

الكتاب الناطق - الحلقة 94

ليبيك يا فاطمة - ج 11

الخميس : 4/8/2016م - 30 شوال 1437

❖ وصل الحديث بنا في الحلقة الماضية إلى مقطع من كلام شيخنا المفيد في كتابه [تصحيح الاعتقاد] وتضعيفه في هذا الكتاب لأهم وثيقة في ظلامه فاطمة صلوات الله عليها، وهي كتاب سليم بن قيس!

إلى الحد الذي قال عنه: (هذا الكتاب غير موثوق به، ولا يجوز العمل على أكثره، وقد حصل فيه تخطيط وتديس، فينبغي للمتدين أن يجتنب العمل بكل ما فيه، ولا يعول على جملته والتقليد لرؤاه، وليفزع إلى العلماء فيما تضمنه من الأحاديث ليوقفوه على الصحيح منها والفاقد، والله الموفق للصواب) !!

■ إذن قصة المحسن ضعيفة لم تثبت عند شيخنا المفيد في كتابه [الإرشاد] كما مرّ في حلقة يوم أمس.. وبحسب كتابه [تصحيح الاعتقاد] فإن كتاب [سليم بن قيس] الذي هو أهم وثيقة في ظلامه الصديقة الكبرى عليها السلام هو كتاب لا يجوز الاعتماد عليه.

❖ أيضاً يقول الشيخ المفيد في كتابه [تصحيح الاعتقاد] وهو يتحدث عن النبي والأئمة عليهم السلام، يقول:
(والأنبياء والأئمة من بعدهم معصومون في حال نبوتهم وإمامتهم من الكبار كلها والصغائر، والعقل يجوز عليهم ترك مندوب إليه على غير التعمد للتقصير والعصيان، ولا يجوز عليهم ترك مفترض لأن نبينا والأئمة من بعده كانوا سامعين من ترك المندوب، والمفترض قبل حال إمامتهم وبعدها). الشيخ المفيد هنا يجعل الإمامة في مقطع من حياة الإمام! اعتماداً منه على ما جاء في ظواهر بعض الروايات أن إمامة الإمام تبدأ من بعد شهادة الإمام السابق!
هذا المضمون وارد ولكن يمكن أن نسميه تفعيل ظهور للإمامة بين الناس.. وإلا فهم أئمة قبل أن يولدوا.

■ أيضاً يكمل الشيخ المفيد كلامه عن النبي والأئمة فيقول:
(فأما الوصف لهم بالكمال في كل أحوالهم، فإن المقطوع به كمالهم في جميع أحوالهم التي كانوا فيها حجباً لله تعالى على خلقه، وقد جاء الخبر بأن رسول الله والأئمة من ذريته كانوا حجباً لله تعالى منذ أكمل عقولهم إلى أن قبضهم، ولم يكن لهم قبل أحوال التكليف أحوال نقص وجهل، فإنهم يجرون مجرى عيسى ويحيى في حصول الكمال لهم مع صغر السن وقبل بلوغ الحلم. وهذا أمر تجوز العقول ولا تنكره، وليس إلى تكذيب الأخبار سبيل،
والوجه - أي الزبدة والنتيجة - : أن نقطع على كمالهم - عليهم السلام - في العلم والعصمة في أحوال النبوة والإمامة، ونتوقف فيما قبل ذلك، وهل كانت أحوال نبوة وإمامة أم لا، ونقطع على أن العصمة لازمة منذ أكمل الله تعالى عقولهم إلى أن قبضهم - عليهم السلام)

الشيخ المفيد يعتقد أن الإمام المعصوم يصبح حجة لله على خلقه بعد وفاة الإمام السابق له، وتقلد الإمام الألاحق لأمر الإمامة! وهذا منطوق واهي! لو أن الشيخ المفيد رجع إلى الزيارة الجامعة الكبيرة لما وقع في هذه السفاسف والترهات، ولوجد أن الزيارة الجامعة الكبيرة تخاطب الأمة بهذه الأوصاف حتى قبل ظهورهم في الحياة الدنيوية، فهي تتحدث عن وجودهم قبل هذا العالم الطبيعي (وجعلكم بعرضه مُحَدِّقِينَ).. إنها تتحدث عن مقاماتهم ومظاهرهم في كل طبقات الوجود.

■ مقتضى قول الشيخ المفيد من هذه العبارة (ونقطع على أن العصمة لازمة منذ أكمل الله تعالى عقولهم إلى أن قبضهم) هو أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن عقله كاملاً قبل شهادة النبي! لأن إمامته الفعلية بدأت بعد شهادة رسول الله صلى الله عليه وآله.. يعني سيد الأوصياء قبل بيعة الغدير - بمقتضى كلام الشيخ المفيد - كان ناقص العقل!! لأن الشيخ المفيد يقول أنه يقطع بكمال الأمة عليهم السلام فقط في أحوال النبوة والإمامة، ويتوقف فيما قبل ذلك!! مع أن رسول الله صلى الله عليه وآله يقول (أنا عليّ وعليّ أنا)، ولكن هذه الأحاديث بحسب قدارات علم الرجال، ونجاسات علم الدراية والأصول، وسفاسف وترهات علم الكلام فهي ضعيفة.

■ **قد يقول قائل: كيف وقع الشيخ المفيد في هذا المطب، وهذه الترهات من القول؟**

وأقول: وقع الشيخ المفيد في ذلك لأنه نحى منحى الكلامين!

علم الكلام الأمة طلبوا من بعض شيعتهم أن يُمارسوه لأجل النقاش مع المخالفين فقط، لا أن يكون أساساً وميزاناً لتأسيس عقائدنا كما صنع علماءنا ومراجعنا! فعلمائنا ومراجعنا جعلوا من علم الكلام أساساً لتشخيص عقائدنا، وهو علم ناصبي!

■ كلام الشيخ المفيد فيه انقاص واضح من النبي والأئمة، وهو في كلامه هذا لم يُشر إلى الزهراء لا من قريب ولا من بعيد.. فالزهراء هي دون ذلك! لأن الأعم الأغلب من مراجع الشيعة يعتقدون أن منزلة الزهراء دون منزلة الأمة لأنها ليست إماماً! وأن الأمة لهم منزلة عالية بسبب الإمامة!

■ إذا كان الإمام المعصوم يكمل عقله بعد وفاة الإمام المعصوم السابق له، فمتى إذن كمل عقل فاطمة صلوات الله عليها؟ فهي ما بعثت للنبوة ولا صارت إماماً - بحسب ما يعتقد علماءنا -؟! ولو فرضنا أنه كمل عقلها بعد أن تزوجت، أو أن عقلها كمل بعد بيعة الغدير، لأن القرآن الكريم يقول (اليوم أكملت لكم دينكم) بالنتيجة هذا يعني أنها قبل كمال عقلها لم تكن معصومة!

إِذَا مَاذَا نَحْتَج عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ؟! إِذَا كَانَتِ الْعُقَائِدُ عِنْدَ عِلْمَانِنَا بِهَذَا الْمَسْتَوَى، فَكَيْفَ تَصَلُونَ إِلَى الْحَقِيقَةِ عِنْدِيذٍ؟! وَالْمُشْكَلَةُ أَنَّ هَذِهِ التَّزْهَاتِ وَالسِّفَاسِ وَالضَّلَالَاتِ الَّتِي يَذْكُرُهَا الشَّيْخُ الْمَفِيدُ مَوْجُودَةٌ فِي كِتَابِ اسْمِهِ [تَصْحِيحُ الْاِعْتِقَادِ]! وَالشَّيْخُ الْمَفِيدُ سَمَّاهُ بِهَذَا الْإِسْمِ، لِأَنَّهُ يَنْتَقِدُ اِعْتِقَادَاتِ الشَّيْخِ الصَّدُوقِ وَيُرِيدُ أَنْ يُصَحِّحَهَا وَيُقَدِّمَهَا لِلشَّيْعَةِ!!

❖ وَقَفَّةٌ عِنْدَ كِتَابِ [الِاخْتِصَاصِ] لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ.

أَنَا لَا أَدْرِي هَلْ هَذَا الْكِتَابُ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ أَلْفَهُ قَبْلَ كِتَابِهِ [الإرشاد] أَمْ بَعْدَ كِتَابِهِ الإِرشَادِ؟ وَقَدْ قَرَأْتُ عَلَيْكُمْ فِي حَلْقَةِ يَوْمِ أَمْسٍ رَأْيَ الشَّيْخِ الْمَفِيدِ فِي قَضِيَّةِ الْمُحْسَنِ.. وَأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُ بِحَمَلِ وُولِدٍ وَسَقَطَ عِنْدَ فَاطِمَةَ اسْمِهِ مُحْسَنًا! حِينَ يَقُولُ:
(وَفِي الشَّيْعَةِ مَنْ يَذْكُرُ: أَنَّ فَاطِمَةَ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهَا أَسْقَطَتْ بَعْدَ النَّبِيِّ وَلِدًا ذَكَرًا، كَانَ سَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ - وَهُوَ حَمْلٌ - مُحْسَنًا، فَعَلَى قَوْلِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ أَوْلَادُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ثَمَانِيَةٌ وَعِشْرُونَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ)

■ كِتَابُ الإِرشَادِ يَقِينًا لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ، فَلَا يَوْجَدُ خِلَافَ فِي ذَلِكَ.. بَيْنَمَا كِتَابُ [الِاخْتِصَاصِ] هُنَاكَ خِلَافٌ حَوْلَهُ، فَهُنَاكَ مَنْ يَقُولُ بَأَنَّ كِتَابَ الْاِخْتِصَاصِ هُوَ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ (وَهَذَا مَشْهُورٌ مَعْرُوفٌ). وَهُنَاكَ مَنْ يَقُولُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ.. وَسِوَاهُ كَانَ كِتَابُ الْاِخْتِصَاصِ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ أَوْ لَمْ يَكُنْ، فَإِنَّا لَا نَعْرِفُ تَارِيخَ هَذَا الْكِتَابِ هَلْ هُوَ قَبْلَ كِتَابِ [الإرشاد] لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ أَمْ بَعْدَهُ!
بِالنَّسْبَةِ لِي: أَعْتَقِدُ أَنَّ [كِتَابَ الْاِخْتِصَاصِ] هُوَ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ، لِأَنَّهُ هَكَذَا عُرِفَ بَيْنَ الشَّيْعَةِ.. وَلَا يَوْجَدُ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمِ نَسْبَتِهِ إِلَيْهِ. (عِلْمًا أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ لَا تُهْمَنِي.. فَأَنَا أُنْعَامِلُ مَعَ الْأَحَادِيثِ وَفَقًّا لِقَوَاعِدِ أَهْلِ الْبَيْتِ، بَعْرَضِهَا عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَأَزْنَهَا بِمَوَازِينِ أَهْلِ الْبَيْتِ الَّتِي بَيَّنَّوْهَا لَنَا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

■ قَدْ يَقُولُ قَائِلٌ: مَا هُوَ الْفَارِقُ فِي أَنْ يَكُونَ كِتَابُ [الِاخْتِصَاصِ] قَدْ أُلْفَ قَبْلَ كِتَابِ [الإرشاد] أَوْ بَعْدَهُ؟ وَأَقُولُ:
إِذَا كَانَ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ أَلْفَ كِتَابِ [الِاخْتِصَاصِ] بَعْدَ [الإرشاد] فَإِنَّهُ فِي كِتَابِ [الِاخْتِصَاصِ] يُثَبِّتُ أَنَّ فَاطِمَةَ كَانَتْ حَامِلًا بِالْمُحْسَنِ، وَأَنَّهُ تَمَّ إِسْقَاطُهُ بَعْدَ أَنْ رُفِئَتْ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهَا، وَإِذَا كَانَ هَذَا الْكِتَابُ أَلْفَهُ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ قَبْلَ [الإرشاد] فَيَبْدُو أَنَّهُ تَرَاجَعَ عَنِ رَأْيِهِ!
- وَقَطْعًا هَذَا عَلَى الْقَوْلِ أَنَّ كِتَابَ الْاِخْتِصَاصِ هُوَ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ، وَأَنَا أَمِيلُ لِهَذَا الْقَوْلِ كَمَا أَشْرْتُ.

مِمَّا جَاءَ فِي كِتَابِ [الِاخْتِصَاصِ] تَحْتَ عِنْوَانٍ: حَدِيثُ فَدِكَ، وَالرَّوَايَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَانَ عَنْ إِمَامِنَا الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ:
(فَدَعَا بِكِتَابٍ فَكَتَبَهُ لَهَا بَرْدٌ فَدِكَ، فَقَالَ: فَخَرَجْتُ وَالكِتَابُ مَعَهَا، فَلَقِيَهَا عَمْرٌ فَقَالَ: يَا بِنْتَ مُحَمَّدٍ مَا هَذَا الْكِتَابُ الَّذِي مَعَكَ، فَقَالَتْ: كِتَابٌ كَتَبَ لِي أَبُو بَكْرٍ بَرْدٌ فَدِكَ، فَقَالَ: هَلْمِيهِ إِلَيَّ، فَأَبْتُ أَنْ تَدْفَعَهُ إِلَيْهِ، فَرَفَسَهَا بِرَجْلِهِ وَكَانَتْ حَامِلَةً بِابْنِ اسْمِهِ الْمُحْسَنِ فَاسْقَطَتْ ِ الْمُحْسَنَ مِنْ بَطْنِهَا، ثُمَّ لَطَمَهَا فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى قُرْطٍ فِي أذُنِهَا حِينَ نَقَفْتُ - أَيْ كُسِرَتْ - ثُمَّ أَخَذَ الْكِتَابَ فَخَرَّقَهُ، فَضَمَّتْ وَمَكَّتَتْ خَمْسَةَ وَسَبْعِينَ يَوْمًا مَرِيضَةً مِمَّا ضَرَبَهَا عَمْرٌ، ثُمَّ قُبِضَتْ..). عِلْمًا أَنَّ الشَّيْخَ الْمَفِيدَ هُنَا لَمْ يُورِدِ الظَّلَامَةَ بِكُلِّ تَفَاصِيلِهَا، وَإِنَّمَا أُرِدُّ جَانِبًا مِنْهَا!

■ كِتَابُ الْاِخْتِصَاصِ فِي مَضَامِينِهِ أَفْضَلُ بِكَثِيرٍ مِنْ كِتَابِ [الإرشاد] فَكِتَابُ الإِرشَادِ جَمَعَ فِيهِ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ الرِّوَايَاتِ الْوَارِدَةَ عَنْهُمْ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ جَمَعَ الرِّوَايَاتِ الَّتِي لَا تَتَحَدَّثُ عَنْ عَمِيقِ أَسْرَارِ مَقَامَاتِهِمْ صَلَوَاتِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ.. أَمَّا الْأَحَادِيثُ وَالْمَضَامِينُ الْمَوْجُودَةُ فِي كِتَابِ [الِاخْتِصَاصِ] فَهِيَ أَعْمَقُ وَأَدْقُ وَأَفْضَلُ مِنَ الْمَضَامِينِ الْمَوْجُودَةِ فِي كِتَابِ [الإرشاد]! وَلِذَلِكَ عِلْمَاؤُنَا وَمَرَاغِنَا يُشَكِّكُونَ فِي نَسْبَةِ كِتَابِ [الِاخْتِصَاصِ] لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ، وَيُثَبِّتُونَ كِتَابَ [الإرشاد] لِأَنَّهُ يَمِيلُ إِلَى التَّسْطِيحِ! وَعِلْمَاؤُنَا دَائِمًا يُحِبُّونَ التَّسْطِيحَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ.

❖ وَقَفَّةٌ عِنْدَ كِتَابِ [قَبَسَاتِ مِنْ عِلْمِ الرِّجَالِ: ج1] لِلسَّيِّدِ مُحَمَّدِ رِضَا السَّيِّسْتَانِيِّ.. يَقُولُ:

(وَلَكِنْ كِتَابُ الْاِخْتِصَاصِ - كَمَا أُشِيرُ إِلَيْهِ - إِنَّمَا هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى الْمَفِيدِ وَلَمْ تُثَبِّتْ هَذِهِ النِّسْبَةُ، بَلْ هُنَاكَ شَوَاهِدٌ عَلَى خِلَافِهَا). فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَكُونُ الشَّيْخُ الْمَفِيدُ لَا يَعْتَقِدُ بِمَا جَرَى بَيْنَ الْبَابِ وَالْجِدَارِ، فَهُوَ يُشَكِّكُ فِي وُجُودِ الْمُحْسَنِ، وَهُوَ لَا يَعْتَقِدُ بِأَكْثَرِ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ سُلَيْمِ بْنِ قَيْسٍ - كَمَا مَرَّ - إِنَّمَا يَعْتَقِدُ بِجِزءٍ يَسِيرٍ فِيهِ، وَيَأْمُرُ الْمُتَدَبِّرِينَ أَنْ لَا يَعْمَلُوا بِهَذَا الْكِتَابِ، وَأَنْ يَرْجِعُوا فِيهِ إِلَى الْعُلَمَاءِ! وَرَبَّمَا هَذَا الْقَوْلُ أَنَّ كِتَابَ [الِاخْتِصَاصِ] لَيْسَ لِلشَّيْخِ الْمَفِيدِ قَوْلٌ صَحِيحٌ!

إِذَا حَذَفْنَا كِتَابَ [الِاخْتِصَاصِ] مِنَ الشَّيْخِ الْمَفِيدِ فَيُثَبِّتُ أَنَّ الشَّيْخَ الْمَفِيدَ يَعْتَقِدُ بِعَدَمِ عَصْمَةِ الْأُمَّةِ قَبْلَ إِمَامَتِهِمْ الْفَعْلِيَّةِ، وَبِعَدَمِ عَصْمَةِ النَّبِيِّ قَبْلَ نَبُوَّتِهِ، فَإِنَّ الْعَصْمَةَ لَيْسَتْ لِزَمَانِهِمْ قَبْلَ النَّبُوَّةِ وَالْإِمَامَةِ! أَمَّا الزَّهْرَاءُ فَلَا نَعْرِفُ الْمَوْقِفَ مِنْهَا، لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهَا!

❖ وَقَفَّةٌ عِنْدَ رَأْيِ شَيْخِ الطَّائِفَةِ الطُّوسِيِّ فِي مَسْأَلَةِ سَهْوِ النَّبِيِّ وَالْأُمَّةِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ فِي تَفْسِيرِهِ [التَّبْيَانُ: ج4] يَقُولُ:

فِي ذَيْلِ آيَةِ 68 مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ: {وَأَمَّا يَنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِ مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ} يَقُولُ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ:
(وَاسْتَدَلَّ الْجَبَّائِيُّ أَيْضًا بِالآيَةِ - أَحَدُ عُلَمَاءِ الْمُخَالَفِينَ - عَلَى أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ السَّهْوُ وَالنِّسْيَانُ، قَالَ - أَيُّ الْجَبَّائِيِّ - بِخِلَافِ مَا يَقُولُهُ الرَّافِضَةُ بِزَعْمِهِمْ مِنْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ...).

ثُمَّ يُلَقِّقُ الشَّيْخُ الطُّوسِيُّ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ لِلْجَبَّائِيِّ.. يَقُولُ: (وَهَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ أَيْضًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمُ السَّهْوُ وَالنِّسْيَانُ فِيمَا يُوَدُّونَهُ عَنِ اللَّهِ - أَيُّ فِي حَالِ التَّبْلِيغِ -، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْسُوهُ أَوْ يَسْهُوَهُ مِنْهُ لَمْ يُؤَدِّ ذَلِكَ إِلَى الْإِخْلَالِ بِكَمَالِ الْعَقْلِ، وَكَيْفَ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَهُمْ - أَيُّ أَهْلِ الْبَيْتِ - يَنَامُونَ وَيَمْضُونَ وَيَغْشَى عَلَيْهِمْ، وَالنَّوْمُ سَهْوٌ، وَيَنْسُونَ كَثِيرًا مِنْ مَتَصَرِّفَاتِهِمْ أَيْضًا وَمَا جَرَى لَهُمْ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، وَالَّذِي ظَنَّهُ فَاسِدٌ - أَيُّ الَّذِي ظَنَّهُ الْجَبَّائِيُّ الْمُخَالَفُ فَاسِدٌ!!!)

■ قد يقول قائل : أن الشيخ الطوسي قال في كُتُب أخرى غير هذا الكلام ونفى السهو والنسيان عن المعصوم.. وأقول: أن كتاب [تفسير التبيان] هو آخر كتاب ألفه الشيخ الطوسي، فهو يُمَثَّل رأيه الأخير.

فالتبيان هو الكتاب المركزي للشيخ الطوسي في تفسير القرآن. أضف أننا عندنا تجربة مُشابهة مع السيّد الخوئي.. فالسيّد الخوئي في القسم الأوّل من حياته كان يقول بأنّ نفي السهو عن المعصوم يُمكن أن يكون من الغلو، ولكنّه من الغلو الذي لا مناص من الالتزام به، ولكن في آخر أيّام حياته ذهب السيّد الخوئي إلى درجة من السهو القبيح على المعصوم أقبح ممّا قاله الشيخ الطوسي هنا !! وسنأتي على كلامه.

■ بمقتضى كلام الشيخ الطوسي في التبيان نقول: إذن الزهراء ربّما نسيّت أحاديث النبي صلّى الله عليه وآله في قضية (الميراث) !! ونسيت كذلك وجوب ردّ السلام حين سلّم عليها الأوّل والثاني!! لأنّها ليست في دائرة التبليغ، وإذا كانت خارج دائرة التبليغ فهي تسهو كثيراً، وتنسى كثيراً وهي غير معصومة!! فالزهراء - بمقتضى كلام الشيخ الطوسي - تنسى وتنسى وتنسى كثيراً إلى الحدّ الذي لا يحصل عندها اختلال عقلي! وتنسى الكثير من متصرّفاتهما، وتنسى الكثير ممّا جرى لها فيما مضى من الزمان !

● إذا كان الشيخ الطوسي هكذا يتحدّث عن خاتم الأنبياء في كلامه! فكيف إذا يتحدّث عن الزهراء؟! وهو مع مجموعة كبيرة من علمائنا ومراجعنا يعتقدون أنّ الزهراء هي دون النبي والأئمة عليهم السلام في المنزلة!! والأسوأ من هذا أنه يقول: أنه إذا اعتقد أنّ الزهراء لا تنسى ولا تسهو فهذا الاعتقاد فاسد !!!

❖ وقفة عند التفسير الأهم والمركزي في الوسط الشيعي وفي حوزة النجف وهو تفسير [مجمع البيان في تفسير القرآن: ج4] للشيخ الطبرسي، وهذا الكتاب هو نسخة (copy) من تفسير الشيخ الطوسي! أيضاً ما ذكره بشأن سهو النبي والأئمة في تفسيره يطابق ما ذكره الشيخ الطوسي! يقول في تعليقه على نفس الآية: (وأما النسيان والسهو فلم يُجوزوهما عليهم - أي الشيعة - فيما يؤدونه عن الله تعالى، فأما ما سواه فقد جوزوا عليهم أن ينسوه أو يسهوه عنه ما لم يؤد ذلك إلى إخلال بالعقل، وكيف لا يكون كذلك وقد جوزوا عليهم النوم والإغماء وهما من قبيل السهو فهذا ظنّ منه فاسد وإنّ بعض الظنّ إثم).

■ إذا كان هذا هو رأي علمائنا في مسألة سهو الأئمة عليهم السلام ونسيانهم! فلماذا نلوم البخاري إذا حين لم يُثبت في كتابه الصحيح ولا رواية عن إمامنا الصادق عليه السلام، بينما روى عن النواصب والخوارج وغيرهم، وبزّر عدم إدراجه لروايات عن الإمام الصادق في صحيحه فقال: لأنّ الصادق عليه السلام كان ضعيف الحفظ ولم يكن ضابطاً وحافظاً!! لماذا نلوم البخاري وعلمائنا يقولون عن النبي والأئمة أنّهم ينسون كثيراً من متصرّفاتهم وما جرى عليهم؟! هذا الذي ينسى الكثير من متصرّفاتهم أليست ذاكرته أقلّ من الحدّ الطبيعي الموجود عند الأغبياء والحمقى؟! فحتّى الأغبياء والحمقى لا ينسون كثيراً من متصرّفاتهم، وإنّما ينسون بعضاً منها!! فالشيخ الطوسي حتّى هذا المستوى من الذاكرة الموجود عند الأغبياء والحمقى لم يُبقه لآل محمّد عليهم السلام!

❖ أيضاً السيّد محمّد تقي التستري صاحب كتاب (قاموس الرجال) في الجزء الأخير من هذا الكتاب أدرج فيه (رسالة في سهو النبي) مكتوبة بخطّ يده استعجالاً منه لنشرها؛ لأنّ الرجل يُريد أن يتقرّب إلى الله في إثبات النقص وإلحاق النقص بآل محمّد صلوات الله عليهم!! الحمد لله أنّها طبعت بخطّ يده ولم تُقرأ لأنها غير واضحة!

❖ مراجعنا أناس عاديّون يعبت بهم إبليس، ويُعشعش في عقولهم، وينطق على ألسنتهم، والبيانات السابقة خير شاهد ودليل.. وهذا الأمر يجري معنا جميعاً، نحن أناس عاديّون وإبليس سلطان علينا.

لذلك حين نرى إنحرافاً عند المرجع علينا أن نتنقده، وأن نُصحّح هذا الانحراف وهذا الاعوجاج.. وأقول لأبنائي وبناتي من الزهرائين: يجب عليكم وجوباً شرعياً زهراً أن تفضحوا مراجعنا وعلماءنا والمؤسسة الدينية والوكلاء والخطباء والحسينيات والفضائيات، افضحوا الجميع ولكن بالحقائق لا بالأكاذيب، وبالوثائق.. ولو كانت حقائق من دون وثائق لا تتطرّقوا إليها.

افضحوا المراجع، أولاد المراجع، أصهار المراجع، وكلاء المراجع، مكاتب المراجع، افضحوا المؤسسة الدينية، أساتذة الحوزة، الحسينيات، الفضائيات، المؤسسات الإعلامية، الخطباء، أصحاب الحسينيات، الشعراء، الرواديد.. افضحوا الجميع (ولكن بالحقائق والوثائق).. كي نُشكّل عامل ضغطٍ ثقافي للتغيير، وحتّى تستشعر الشيعة حاجتها للإمام المعصوم.

■ إذا لم تستشعر الشيعة حاجتها للإمام المعصوم فلن تنال توفيقاً من الإمام!! إذا كانت الشيعة تتصوّر أنّ المؤسسة الدينية وأنّ المرجعية الشيعة تكفيها لأنهم لا يُخطئون - كما تتصوّر الشيعة - وأنّ كلّ ما يقولونه صحيح، فهذه الأمة لن تنال التوفيق، لأنّ الإمام لن ينظر إليها.. الإمام ينظر إلى الشيعة إذا ما نظرت الشيعة إليه، أما إذا نصبت الشيعة المراجع والمؤسسة الدينية ووسائل الإعلام الشيعي إذا ما نصبتهم جهة تُصدّق في كلّ شيء ويدعون الناس إليهم، فإنّهم بذلك يُعرضون عن إمام زمانهم، وإذا أعرضوا عن إمام زمانهم فالإمام عليه السلام سيُعرض عنهم أيضاً! وستكون هذه الأمة مخذولة، ويكون أمرها سَفالاً إلى ملّة عبدة العجل كما يقول الأئمة عليهم السلام! (ما ولّت أمة أمرها رجلاً قط وفيهم من هو أعلم منه - أي الإمام المعصوم - إلاّ لم يزل أمرهم يذهب سفالاً حتّى يرجعوا إلى ملّة عبدة العجل..)! ستكون أمة صانعة للعجول والأصنام حينئذ!

❖ وقفة عند أول كتاب منهجي يُدرّس في حوزة النجف وهو كتاب [شرائع الإسلام : ج1، ج2] - للمحقق الحلي.. يقول:
(في الأنفال: وهي ما يستحقه الإمام من الأموال على جهة الخصوص، كما كان للنبي عليه السلام...) إلى أن يقول وهو يتحدث عن الإمام المعصوم: (وكذا له أن يصطفي من الغنيمة ما شاء من فرس أو ثوب أو جارية أو غير ذلك **ما لم يُجحف**، وما يغنمه المُقاتلون بغير إذنه، فهو له "عليه السلام").

■ يعني أن الإمام المعصوم له الحق في الأنفال، في الحقوق، في الغنائم، ما لم يُجحف - أي ما لم يكن ظالماً؟! هذه الفرضية (ما لم يُجحف) من الذي جاء بها، ولماذا؟ نحن نتحدّث عن معصوم.. والمعصوم لا يصدر منه الإجحاف أبداً، فلماذا يُقال هذا التعبير في حقّ المعصوم عليه السلام؟! هذا التعبير (ما لم يُجحف) يعني أن الإمام عليه السلام يُمكن أن يصدر منه الإجحاف.. وعليه فإنّ الزهراء عليها السلام التي هي عند أغلب علمائنا دون النبي والأئمة عليهم السلام يُمكن أن تُجحف أيضاً! فيمكن أن تكون الزهراء ظالمة حينما جاءت تُطالب أبا بكر بفدك، وأبو بكر قال لها (أنّ رسول الله قال: نحن معاشر الأنبياء لا نُورث، ما تركنا صدقة، وإمّا يأكل آل مُحمّد في هذا المال مع عموم المسلمين).

■ أيضاً يقول في الصفحة التي بعدها، تحت عنوان: ما يجب من الخمس، يقول: (يجب صرفه -أي الخمس- إليه - أي إلى الإمام - مع وجوده، ومع عدمه قيل: يكون مباحاً، وقيل: يجب حفظه، ثمّ يُوصي به عند ظهور أمانة الموت، وقيل: يدفن...). موطن الشاهد من كلامه هذه العبارة حين قال (ومع عدمه)!! هذه الحالة من سوء الأدب الشديد جدّاً في جوّ المؤسسة الدينية أن يُقال عن الإمام الحجّة عليه السلام (ومع عدمه)!! هذه الحالة من سوء الأدب الشديد جدّاً مع آل محمّد عليهم السلام أمر واضح من قبل المراجع والعلماء!!

فمثلما يُجيز لنفسه أن يُسيء الأدب مع صاحب الأمر عليه السلام، فهو يُسيء الأدب أيضاً مع الزهراء وغير الزهراء!!

❖ وقفة عند كتاب [جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام : ج6] للشيخ محمد حسن النجفي.

حين وصل إلى عبارة (ما لم يُجحف) لم يُعلّق شيئاً ولم يعترض على هذا الكلام الذي يُخالف العقيدة!! إذا اعتقد أن الإمام يُجحف فهذا يستلزم تكذيب النبي، وتكذيب النبي يعني الارتداد كما في كتب علم الفقه وعلم الكلام، علماً أنّ هذه القضية ليست خاصّة بصاحب الجواهر، فهذا الكتاب شرحه الكثيرون، ولم يُعلّقوا على هذا التعبير المُسيء جدّاً للإمام عليه السلام! فقط صاحب كتاب [مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام] علّق وقال: (أنّ قيد الإجحاف مُستغنى عنه، بل كان الأولى تركه).

■ أنا لا أقول أنّ المحقق الحلي بهذا الكلام هو مرتد، وإمّا أقول هذا اشتباه من المحقق الحلي، وهو كبوة منه.. ولكن السؤال هنا: لماذا لم ينتقد العلماء هذا التعبير المُسيء بحقّ المعصوم، ولماذا لم يعترضوا عليه؟ ولماذا تُدرّس هذه الهفوات في الحوزة إلى يومك هذا؟ ولماذا يعترضون عليّ حين أنتقدوها؟! من هنا يتشكّل العقل الشيعي المختل عقائدياً.

■ قد يقول قائل : عَجَباً.. لماذا علماؤنا يقولون هكذا ؟

وأقول: لأنّ عقولهم رُكبت تركيباً ناصبياً.. اخترقها الفكر الناصبي، والذوق الذي يحملونه ذوقاً ناصبياً، لذلك صاروا يستسهلون هذه الأمور!! بل دليل أنّهم لا يقبلون هذه التعبيرات في حقّ مراجعهم، ولكنهم يستسهلونها بالنسبة للأئمة عليهم السلام!!

■ صاحب الجواهر حين وجد أنّ عبارة (العدم) بحقّ الإمام المعصوم غير مناسبة، حينها قال: (وأما مع غيبته عليه السلام التي عبّر عنها المصنف بـ (عدمه) مُخالفاً للحُسن المأنوس غير المُستبشع من التعبير، بل للصحيح منه الموافق للأدب..)، وحتّى هذا الاعتراض هو اعتراض مُخفّف!!

❖ وقفة عند كتاب [الخمسة] للشيخ مرتضى الأنصاري.. يقول وهو يتحدث عن صرف الخمس في زمان الغيبة:

(مُضافاً إلى أنّه إحسانٌ مَحْضٌ ما على فاعله من سبيل وإن لم نعلم رضاه بالخصوص)!! يعني - حسب كلامه يحقّ له أن يتصرّف في أموال الخمس، حتّى لو لم يعلم رضا المعصوم في مواد صرفها!!). إذن لماذا نلوم أبا بكر حين أخذ فدكاً من الزهراء وصرّفها في شؤونات المقاتلين الذين خرجوا في حروب الردّة والدفاع عن بيضة الإسلام!!

■ قد يقول قائل: أنّ فدك أعطاه رسول الله للزهراء، ورسول الله يُريد أن تُصرف فدك في شؤون فاطمة..

وأقول: ليس واجباً أن نصرفها كما يُريد رسول الله، لأنّه ليس بالضرورة أن نُرضي رسول الله.. فالشيخ الأنصاري يقول (وإن لم نعلم رضاه بالخصوص).

■ إذا كانت الزهراء صلوات الله عليها تنسى وتُجحف وأمير المؤمنين كذلك، إذن لا نلوم ابن تيمية في كتابه [منهاج السنّة] حين يقول وهو يدافع عن أبي بكر وعُمَر في الهجوم على دار الزهراء: (وغاية ما يُقال: إنّه - أي أبا بكر - كبس البيت لينظر هل فيه شيء من مال الله الذي يقسمه وأن يُعطيه لمستحقّه، ثم رأى أنّه لو تركه لهم لجاز، فإنّه يجوز أن يُعطيهم من مال الفيء، وأمّا إقدامه عليهم أنفسهم بأذى، فهذا ما وقع فيه قط باتفاق أهل العلم والدين)!!

❖ وقفة عند كتاب [جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام : ج1] للشيخ محمد حسن النجفي.. يقول وهو يُحدّثنا عن مقدار الكر:

(ويُدفع أولاً بأنَّ دعوى علم النبي والأئمة بذلك ممنوعة - أي دعوى علمهم بمقدار الكَرِّ ممنوعة-، ولاغضاضة لأنَّ علمهم "عليهم السلام" ليس كعلم الخالق عزَّ وجل، فقد يكون قدَّروه بأذهانهم الشريفة وأجرى الله الحكم عليه).

■ هل معرفتنا بمقدار الكَرِّ تجعل علمنا كعلم الخالق؟! هذه إساءة أخرى لعلم الخالق!!

■ إذا كان النبي والأئمة لا يعرفون أحكام الكَرِّ، فالزهراء أيضاً لا تعرف الأحكام الشرعية، ولا تعرف جانباً من أحكام الطهارة والنجاسة، لأنَّها لا تعرف مقدار الكَرِّ، وهذه القضية مرتبطة بالطهارات والنجاسات!!

❖ **وقفة عند كتاب [فرائد الأصول: ج2] للشيخ الأنصاري** المعروف بكتاب الرسائل.. يقول بعد ذكره لأحد التوقيعات الصادرة من الناحية المقدَّسة والتي تشتمل على حديثين ذكرهما الإمام الحجَّة عليه السلام في التوقيع، والشيخ الأنصاري يُشكِّل على مضمون التوقيع: (يدلُّ على أنَّ الحديث الأوَّل نقله الإمام عليه السلام بالمعنى)!! يعني الزهراء أيضاً تنقل الأحاديث بالمعنى لأنَّها ضعيفة الذاكرة كحال الأئمة عليهم السلام!! هذه العقول هي التي خفَّت الجريمة، وهي التي أخرجت الزهراء من المنظومة العقائدية.

❖ **الخلاصة:**

- الزهراء عليها السلام تسهوا في صلاتها، وتنام عن صلاتها!
 - الزهراء ليست معصومة من البداية، وعقلها ليس كاملاً من البداية!
 - الزهراء تنسى كثيراً من شؤونها ومُتصرِّفاتها، وتنسى كثيراً ممَّا جرى عليها في ماضي الزمان، وتنسى أيضاً في المواطن التي خارج دائرة التبليغ، والزهراء ليست مُبلَّغة، فهي تنسى في جميع الأحوال!
 - المُحسن ليس ثابتاً عن الشيخ المفيد.. وبحسب كتاب [الاختصاص] فكتاب الاختصاص ليس ثابتاً عند العلماء أنَّه للشيخ المفيد، فالقضية مشكوكة!
 - الزهراء يُمكن أن تُجحف، كما يقول صاحب الجواهر، والعلماء لم يعترضوا على كلامه!
 - لا يُشترط أن نعلم رضا الزهراء حتَّى نتصرَّف في أموالها، فيجوز التصرَّف في أموال الزهراء من دون رضاها مثل ما قال الشيخ الأنصاري بخصوص الإمام الحجَّة، والإمام الحجَّة عند العلماء أعلى رتبة من الزهراء لأنَّه إمام!
 - الزهراء لا تعرف مقدار الكَرِّ وأحكام الطهارات والنجاسات!
 - الزهراء ذاكرتها ضعيفة وتنقل الأحاديث بالمعنى!
- ❖ بقية الفضائح والحديث عن حطُّنا العاثر، نكملة في الحلقة القادمة!